قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠

بالموافقة على التعديل السابع لاتفاق المساعدة بشأن برنامج تحديث القطاع المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل السابع لاتفاق المساعدة بشأن برنامج تحديث القطاع المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢١ يناير سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك

اتفاق منحة

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٠٢٨٩

التعديل السابع لاتفاق المساعدة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

برنامج تحديث القطاع المالى

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

التعديل السابع الموقع فى ٢٠٠٩/٩/٣٠ لاتفاق المساعدة المؤرخ ٤ فبراير ٢٠٠٤ بين كلا الطرفين جمهورية مصر العربية ("ج . م . ع" أو " المتلقى") والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (" الوكالة ") (ويشار إليهما مجتمعين بـ " الطرفان ") بشأن برنامج تحديث القطاع المالى والذى صدر آخر تعديل له فى ١٣ أبريل ٢٠٠٩ (يشار إليه بعد التعديل بـ " اتفاق المساعدة ") .

البند ١ : يتم تعديل الاتفاق على النحو التالى :

(أ) تعدل المادة ٣ (مساهمة الطرفين) ، بند ٣ - ١ (مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ، البند الفرعى (أ) (المنحة) بحذف عبارة " مائة وخمسة وثلاثون مليونًا وتسعمائة وعشرون ألفًا وسبعمائة وسبعة وستون دولاراً أمريكيًا (١٣٥٩٢٠٧٦٧ دولاراً أمريكيًا) " ويحل محلها عبارة " مائة وواحد وخمسون مليونًا ومائتان وعشرون ألفًا وأربعمائة وسبعة وسبعون دولاراً أمريكيًا (١٥١٢٢٠٤٧٧ دولاراً أمريكيًا) " .

(ب) تعدل المادة ٣ (مساهمة الطرفين) ، بند ٣ - ١ (مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) البند الفرعى (ب) (مجموع المساهمة التقديرية للوكالة الأمريكية) بحذف عبارة " مائة واثنان وأربعونًا مليونًا وخمسمائة ألف دولار أمريكى (١٤٢٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) " ويحل محلها عبارة " مائة وواحد وخمسون مليونًا ومائتان وعشرون ألفًا وأربعمائة وسبعة وسبعون دولاراً أمريكيا (١٥١٢٢٠٤٧٧ دولاراً أمريكيا) " .

(جـ) تعدل المادة ٤ (تاريخ الاكتمال) البند الفرعى (أ) بحذف عبارة " ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ " ويحل محلها عبارة " ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ " .

(د) يحذف بالكامل الملحق (١) لاتفاق المساعدة ويحل محله الملحق (١) المرفق طيه .

البند ٢ : لغة التعديل :

حرر هذا التعديل السابع باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفى حالة وجود أى اختلاف بين النصين ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

البند ٣ : الاتفاق بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره تحديداً بموجب هذا التعديل ، يظل هذا الاتفاق نافذاً ومحتفظًا بكامل فاعليته وأثره القانونى وفقًا لما ينص عليه من أحكام .

البند ٤ : التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل السابع وتخطر الوكالة الأمريكية بتمام التصديق .

البند ٥ : السريان :

يدخل هذا التعديل السابع حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ماتقدم ، فإن كلاً من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعتا على هذا التعديل السابع بأسمائهما فى مدينة القاهرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

جمهورية مصر العربية

التوقيع / .....

الاسم / **فايزة أبو النجا**

الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع / .....

الاسم / **هيلدا اريللانو**

الوظيفة : مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة المالية

التوقيع / .....

الاسم : دكتور / **يوسف بطرس غالى**

الوظيفة : وزير المالية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع / .....

الاسم : دكتور / **رشيد محمد رشيد**

الوظيفة : وزير التجارة والصناعة

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة الاستثمار

التوقيع / .....

الاسم : دكتور / **محمود محيى الدين**

الوظيفة : وزير الاستثمار

الملحق (١)

الوصف التفصيلى

اولا : المقـدمة :

يتضمن هذا الملحق (١) لبرنامج تحديث القطاع المالى وصفًا للأنشطة التى يتعين القيام بها بموجب التمويل المرتبط عليه بموجب هذا الاتفاق ، ولا يجوز تفسير أى مما يرد فى هذا الملحق الأول على أنه تعديل لأى من تعريفات وشروط هذا الاتفاق . ويمكن تعديل هذا الملحق من خلال الممثلين المفوضين للطرفين وذلك من خلال الخطابات التنفيذية ودون إجراء تعديل رسمى على الاتفاق كما هو موضح بالصيغة المنصوص عليها فى المادة (أ) - البند (أ - ٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) لهذا الاتفاق وشريطة ألا يتم نتيجة لذلك تعديل تعريف " الهدف ومجالات البرنامج وعناصره " المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا الاتفاق .

ثانيا : الخلفية :

سوف يتكون برنامج تحديث القطاع المالى من مكونين للمشروعات :

(١) مشروع الخدمات المالية (٢) مشروع البيئة التنافسية للاستثمار .

سوف يقوم برنامج تحديث القطاع المالى بتقديم المساعدات الفنية والتدريب والمعدات لمساعدة الحكومة المصرية فيما يلى :

تدعيم الأسواق المالية مع التركيز على البنوك من خلال تطوير الخدمات المالية .

تطوير وتنفيذ إطار عمل قانونى وتنظيمى للأعمال التجارية والاستثمار ، بما فى ذلك تحديث القوانين الاقتصادية والتجارية .

صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإنشاء سوق عامل وكفء للسندات الحكومية .

تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتحويل مرافق المياه والصرف الصحى إلى شركات ، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتمويل البنية التحتية بمزيد من الفاعلية .

تدعيم تمكين بيئة التجارة والاستثمار .

ثالثاً: عناصر البرنامج والعناصر الفرعية للبرنامج والمؤشرات :

يساهم برنامج تحديث القطاع المالى فى أهداف التنمية الاقتصادية والاستثمار فى البشر من خلال مساهمته فى مجالات البرنامج وعناصره التالية :

الهدف : النمو الاقتصادى :

مجال البرنامج ٤ - ١ قاعدة الاقتصاد الكلى للتنمية .

عنصر البرنامج ٤ - ١ - ١ : السياسة المالية .

عنصر البرنامج ٤ - ١ - ٢ : السياسة النقدية .

عنصر البرنامج ٤ - ١ - ٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤ - ٢ التجارة والاستثمار .

عنصر البرنامج ٤ - ٢ - ١ : تمكين بيئة التجارة والاستثمار

مجال البرنامج ٤ - ٣ القطاع المالى .

عنصر البرنامج ٤ - ٣ - ١ : تمكين بيئة القطاع المالى .

عنصر البرنامج ٤ - ٣ - ٢ : الخدمات المالية .

عنصر البرنامج ٤ - ٣ - ٣ دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤ - ٦ : تنافسية القطاع الخاص .

عنصر البرنامج ٤ - ٦ - ١ : تمكين بيئة الأعمال .

مجال البرنامج ٤ - ٧ : الفرص الاقتصادية .

عنصر البرنامج ٤ - ٧ - ١ : الأسواق المالية الشاملة .

عنصر البرنامج ٤ - ٧ - ٢ : بيئة سياسات الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر .

عنصر البرنامج ٤ - ٧ - ٣ : تقوية إنتاجية المشروعات الصغيرة .

الهدف - الاستثمار فى البشر :

مجال البرنامج ٣ - ٢ : التعليم .

عنصر البرنامج ٣ - ٢ - ٢ التعليم العالى .

إن غرض برنامج تحديث القطاع المالى هو تقوية كفاءة النظام المالى المصرى من خلال ما يلى :

تخفيض مخاطر الخسارة التى تتحملها البنوك .

تخفيض نفقات الوساطة الخاصة بأدوات جديدة خاصة بالرهون العقارية وغير العقارية .

إيضاح وتعزيز نظام القانون الاقتصادى ورفع فعالية الحكومة إزاء الأعمال التجارية وتدعيم التعليم والتدريب القانونى .

العمل مع الحكومة المصرية لترويج الاستثمارات ودعم عمليات تعزيز ثبات ومصداقية التنفيذ .

تخفيض تكاليف معاملات وتداولات ممارسة الأعمال التجارية فى مصر وبذلك يتم تحسين تنافسية القطاع الخاص .

دعم الحكومة المصرية لتحقيق رفع كفاءة مصروفاتها المالية .

دعم الاستغلال التجارى لمرفق المياه وتنمية دور القطاع الخاص فى تمويل بنية مرفق المياه التحتية .

تدعيم المناخ للتجارة والاستثمار .

رابعا - الأنشطة :

مكون الخدمات المالية :

(أ) تطوير قنوات التمويل العقارى :

يساعد هذا النشاط بما لا يتنافى مع قوانين الحكومة المصرية على تطوير :

١ - الإطار القانونى للتمويل العقارى مع خفض التكلفة وتخفيف الأعباء الإدارية ،

٢ - الإجراءات المناسبة للضمان الائتمانى ،

٣ - الوصول إلى التمويل الطويل الأجل واللازم لعملية التمويل العقارى ،

٤ - عمليات الإقراض العقارى التى تقوم بها المؤسسات المالية ،

٥ - الرقابة اللازمة لمنع التدليس والممارسات التعسفية ،

يوفر هذا النشاط المساعدة الفنية والتدريب اللازم لعدد من النظراء الحكوميين الرئيسيين وذلك حتى يتسنى لهم تنفيذ مسئولياتهم وفقًا لمعايير وتراخيص قانون التمويل العقارى . كما يساعد هذا النشاط على تطوير سوق الرهونات الثانوى .

(ب) تحسين العملية القانونية والمؤسسية للتمويل بضمان عينى :

يتكون هذا النشاط من مكونين أساسيين :

(أ) إصلاح وتحديث نظام تسجيل الملكية العقارية فى المناطق الحضرية .

(ب) سن القوانين الجديدة وتبسيط الإجراءات بحيث يتم بسهولة تسجيل الحجوزات واسترداد الضمانات ، علمًا بأن هذا النشاط سيدعم خطة وزارة العدل الخاصة بتشجيع تسهيل وخفض تكلفة تسجيل الممتلكات العقارية فى المناطق الحضرية مع تقليل فترات التأخير وخفض التكلفة فيما يخص عملية فض المنازعات بين الدائنين والمدينين .

(ج) : نظام المعلومات الخاصة بالائتمان :

يساعد هذا النشاط على تأسيس مكتب ائتمان ليقوم بتوفير معلومات يعتمد عليها عن التاريخ الائتمانى للمصريين ، ويكون البنك المركزى المصرى هو الهيئة التنظيمية لمكتب الائتمان وصاحب السلطة التنظيمية لمكتب الائتمان ووضع الأنظمة التى تحكم عملياته .

(د) الابتكار فى الأدوات المالية :

يساعد هذا النشاط على توسيع نطاق الأدوات المالية ورفع كفاءة الأدوات الموجودة حاليًا بمصر مثل سندات الشركات والسندات الحكومية وحسابات العملاء الخاصة بالتخصيم والتأجير التمويلى .

(هـ) تمويل وتوفير خدمات مرفق المياه :

يعمل هذا النشاط على تحسين الاستدامة المالية وخدمات توفير مرافق مياه الشرب ومياه الصرف اللازمة والضرورية لعملية التنمية العقارية . وتعد هيئة تنظيم مرفق المياه المصرى ونظراؤها هى جهات التنفيذ الرئيسية لهذا النشاط .

مكون البيئة التنافسية للاستثمار :

(أ) تشكيل اللجنة القانونية :

تقوم الوكالة الأمريكية بتقديم المساعدة للجنة القومية لتحديث التشريعات الاقتصادية والتى لديها صلاحية المبادرة بالتشريعات . وسوف تعمل هذه اللجنة تحت رئاسة مكتب رئيس الوزراء ، على أن تقوم من ناحيتها بتشكيل فرق عمل مكونة من متخصصين مؤهلين للتنسيق فيما يتعلق بصياغة مسودات وتعديلات كافة القوانين التجارية . وقد يتضمن هؤلاء المتخصصون اقتصاديين وخبراء ماليين وخبراء فى صياغة القوانين وخبراء فى المالية العامة وخبراء تجاريين ورجال / سيدات أعمال ومتخصصين آخرين وفقًا للقانون المطلوب صياغته .

(ب) تيسير الخدمات الاستثمارية والتجارية :

تقوم الوكالة الأمريكية بمساعدة وزارة الاستثمار ومحافظة الإسكندرية والجهات الأخرى فى جهودها الرامية إلى تأسيس مواقع مكونة من فرق مشتركة بين الوزارات ، تقوم الحكومة المصرية باختيارها ويتم تكليفها بمهمة الاستجابة لمطالب المستثمرين المتعددة . وسوف يتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى هذه الفرق المشتركة من خلال " منفذ موحد " لتأسيس أو تكوين عمل تجارى يكون بمثابة بداية للتوجه الذى يركز على العميل لتقديم الخدمات الحكومية فى المجال التجارى وكذلك كأسلوب لتخفيف العبء البيروقراطى .

(جـ) التحسين من قدرة الحكومة المصرية على إدارة السياسة المالية :

من شأن هذا النشاط أن يساعد وزارة المالية على تدعيم قدراتها الخاصة بإعداد وتنفيذ ومتابعة نظام مالى يتسم بقدر أكبر من الشفافية والفاعلية .

(د) تدريب القانونيين :

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز البرامج القانونية فى كليات الحقوق أو أى برامج أخرى يُتفق عليها كتابة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة العدل وذلك لإعداد كادر من القانونيين المهرة للعمل على حل النزاعات الاقتصادية المتعددة الجنسيات والمترتبة على العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر . على أن يتم التدريب فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل . وتتوقع الوكالة الأمريكية العمل مع هيئات التدريس بكليتى الحقوق بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وكليات الحقوق الأخرى وذلك للمساعدة على تطوير المناهج الأكاديمية والبرامج الجديدة الرامية لتحسين قدرات القانونيين فى مصر .

(هـ) إصلاح القطاع المالى :

يتم القيام ببعض الأنشطة الأخرى من أجل تعزيز الأسواق المالية ، وتشمل هذه الأنشطة المساعدة فيما يلى :

تنمية قدرات البنك المركزى المصرى لصياغة وتنفيذ سياسة نقدية وإدارة نظام التعويم الخاص بأسعار الصرف وأيضًا تعزيز النظام المصرفى التجارى وتنمية قدرات الحكومة المصرية على دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

مساعدة وزارة المالية فى وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإيجاد سوق للأوراق المالية الحكومية تعمل بكفاءة .

(و) تدريب العاملين فى مجال الأعمال التجارية والاقتصاد :

يساعد هذا النشاط على تقييم احتياجات مصر من المتخصصين المدربين بالإضافة إلى احتياجات التدريب على بناء القدرات فى مجالات إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية وتحليل السياسات . وتقوم الوكالة الأمريكية على أساس اختيارى بمساعدة النظراء المصريين المختارين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الاحتياجات المحددة .

(ز) متابعة السياسات الاقتصادية :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على صياغة وتنفيذ وتنسيق ومتابعة والتحقق من وتقييم وتقدير أثر السياسات والإصلاحات الاقتصادية .

(ح) التجارة والاستثمار :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على تنمية القدرات البشرية فى مجالات تيسير التجارة وحقوق الملكية الفكرية والتموين والخدمات وإصلاح الأسواق الداخلية .

خامسا - متابعة الأداء :

يتم قياس إنجازات برنامج تحديث القطاع المالى باستخدام المؤشرات التوضيحية التى تشمل ما يلى :

١ - دليل التنافسية العالمية (وهو دليل التنافسية الاقتصادية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى) .

٢ - نسبة القروض المتعثرة والمدونة بدفاتر حسابات البنوك المصرية .

٣ - مدة وتكلفة الحجز على المرهونات عند عجز المقترض عن سداد التزاماته المالية .

٤ - عدد الأسر والشركات المتاح أمامها الائتمان الرسمى .

٥ - القوانين والقرارات المختارة التى تم سنها .

٦ - القوانين والقرارات المختارة والمنفذة مثل قانون الإفلاس .

٧ - عدد المحامين المدربين على تطبيق القوانين الجديدة .

٨ - عدد الخطوات أو المدة اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص وتأسيس شركات الأعمال .

٩ - عدد العاملين لدى وزارة المالية المدربين (لتحسين نظام وضع الميزانية) .

١٠ - زيادة استرداد تكلفة أعمال تشغيل وصيانة خدمات مياه الشرب ومياه الصرف .

ويتم إجراء تقييمين لكل مكون : تقييم بعد مرور نصف المدة (بعد عامين من بدء الأنشطة) وتقييم نهائى عند نهاية المشروع .

سادسا - أدوار ومسئوليات الطرفين :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تعمل وزارة الاستثمار ووزارة العدل ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة الموارد المائية والرى والشركة القابضة لمياه الشرب ومياه الصرف كجهات تنفيذ لأنشطة مشروع الخدمات المالية . وتعمل وزارة الاستثمار أيضًا كمنسق عام لكافة أنشطة المشروع ذاته .

محافظة الإسكندرية ووزارة العدل ووزارة الشئون القانونية والمجالس النيابية وكليتا الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية ووزارات المالية والاستثمار والبنك المركزى المصرى ومكتب رئيس الوزراء عملت فى السابق كجهات تنفيذ لمكون البيئة التنافسية للاستثمار. وبدءاً من هذا التعديل ستعمل فقط وزارات المالية ، والتجارة والصناعة ، والاستثمار كجهات تنفيذ للأنشطة المتبقية كما ستقوم وزارة المالية أيضًا بدور المنسق العام للأنشطة الخاصة بمكون البيئة التنافسية للاستثمار .

يتم تعيين جهات أخرى ومستفيدين آخرين للعمل كجهات تنفيذ مصرية لمكونات المشروع ذات الصلة وذلك من خلال خطابات التنفيذ المتبادلة بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

(ب) الوكالة الأمريكية :

يقوم فريق الوكالة الأمريكية المعنى بالهدف الاستراتيجى " تعزيز بيئة التجارة والاستثمار " بدعم ومتابعة تنفيذ برنامج تحديث القطاع المالى نيابةً عن الحكومة الأمريكية .

تنفذ الوكالة الأمريكية آليات التنفيذ - مثل العقود وخطابات التنفيذ واتفاقات التعاون والمنح - للقيام بالأنشطة المتفق عليها وفقًا لمشروع تحديث القطاع المالى واللازمة لإنجاز النتائج ، وتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم تنفيذ وإنجاز هذه النتائج . وتبدأ الوكالة الأمريكية بالخوض فى آليات التنفيذ المشار إليها بعد التشاور مع الجهة المصرية المنفذة للنشاط .

سابعًا - التمويل :

توضح الجداول المرفقة الخطة المالية التوضيحية لبرنامج تحديث القطاع المالى . ويجوز تعديلها بمعرفة ممثلى الطرفين دون حاجة إلى تحرير تعديل رسمى للاتفاقية شريطة ألا يؤدى ذلك إلى زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية عن المبلغ المنصوص عليه بالبند (٣ - ١) بالاتفاقية .

مرفق (١-١)

برنامج تحديث القطاع المالى
الخطة المالية التوضيحية
مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

(بالألف دولار أمريكى)

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
١ - مشروع الخدمات المالية : ٠١ - ٢٦٣٠٢٨٩				
(أ) مساعدة فنية / سلع / تدريب ومنح	٣١٨٠٠	-	٣١٨٠٠	٣١٨٠٠
(ب) إدارة المشروع ، التدقيق والتقييم	٧٠٠	-	٧٠٠	٧٠٠
الإجمالى الفرعى - تحت ٠١ - ٢٨٩	٣٢٥٠٠	-	٣٢٥٠٠	٣٢٥٠٠
٤ - ٣ القطاع المالى :				
٤-٣-١ مناخ تمكين القطاع المالى	١٦٠٠	-	١٦٠٠	١٦٠٠
٤-٣-٢ الخدمات المالية	١٩٠٠	-	١٩٠٠	١٩٠٠
الإجمالى الفرعى للقطاع المالى - مشروع الخدمات المالية	٣٥٠٠	-	٣٥٠٠	٣٥٠٠
٤-٦ تنافسية القطاع الخاص :				
٤-٦-١ مناخ تمكين الأعمال	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠
الإجمالى الفرعى لتنافسية القطاع الخاص - مشروع الخدمات المالية	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠
٣ - ١ : الصحة :				
٣-١-٨ : توفير المياه والصرف الصحى	١١٠٠	-	١١٠٠	١١٠٠
الإجمالى الفرعى للصحة - مشروع الخدمات المالية	١١٠٠	-	١١٠٠	١١٠٠
إجمالى مشروع الخدمات المالية : ٠١ - ٢٦٣٠٢٨٩	٣٨١٠٠	-	٣٨١٠٠	٣٨١٠٠

الكـود واسـم المكـــون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
٢ - البيئة التنافسية للاستثمار ٠٢ ,٢٨٩٠٢٦٣				
(أ) مساعدات فنية / سلع / تدريب ومنح	٤٠٤٠٠	-	٤٠٤٠٠	٤٠٤٠٠
(ب) إدارة المشروع التدقيق والتقييم	٨٥٠	-	٨٥٠	٨٥٠
الإجمالى الفرعى للبيئة التنافسية للاستثمار - ٠٢ ,٢٨٩	٤١٢٥٠	-	٤١٢٥٠	٤١٢٥٠
٤-٣ القطاع المالى :				
٤-٣-١ : مناخ تمكين القطاع المالى	١٢٧٩١	٣٣٥٠	١٦١٤١	١٦١٤١
٤-٣-٢ : الخدمات المالية	١٥٠٠	-	١٥٠٠	١٥٠٠
الإجمالى الفرعى للقطاع المالى - البيئة التنافسية للاستثمار	١٤٢٩١	٣٣٥٠	١٧٦٤١	١٧٦٤١
٤-١ قاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية :				
٤-١-١ : السياسة المالية	١٥٥٥٠	-	١٥٥٥٠	١٥٥٥٠
٤-١-٢ : السياسة النقدية	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠
٤-١-٣ : دعم البرنامج	٥٥٠	-	٥٥٠	٥٥٠
الإجمالى الفرعى لقاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية	١٧١٠٠	-	١٧١٠٠	١٧١٠٠
٤-٢: التجارة والاستثمار :				
٤-٢-١ : مناخ تمكين التجارة والاستثمار	-	٧٤٠٠	٧٤٠٠	٧٤٠٠
الإجمالى الفرعى للتجارة والاستثمار	-	٧٤٠٠	٧٤٠٠	٧٤٠٠
٤-٦ : تنافسية القطاع الخاص :				
٤-٦-١ : مناخ تمكين الأعمال	١٩١٧٩	٣٠٥٠	٢٢٢٢٩	٢٢٢٢٩
الإجمالى الفرعى لتنافسية القطاع الخاص - البيئة التنافسية للاستثمار	١٩١٧٩	٣٠٥٠	٢٢٢٢٩	٢٢٢٢٩

الكـود واسـم المكـــون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
٤-٧ : الفرص الاقتصادية	-	-	-	-
٤-٧-٢ : مناخ سياسات المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر	-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الإجمالى الفرعى للفرص الاقتصادية	-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٣-٢ : التعليم العالى	٦٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠
الإجمالى الفرعى للتعليم - البيئة التنافسية للاستثمار	٦٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠
إجمالى البيئة التنافسية للاستثمار	٩٧٨٢٠	١٥٣٠٠	١١٣١٢٠	١١٣١٢٠
إجمالى برنامج تحديث القطاع المالى (مشروعى الخدمات المالية والبيئة التنافسية للاستثمار)	١٣٥٩٢٠	١٥٣٠٠	١٥١٢٢٠	١٥١٢٢٠

(مرفق ١ - ٢)

برنامج تحديث القطاع المالى

الخطة المالية التوضيحية

مساهمة الحكومة المصرية (١)

(بالألف جنيه مصرى)

اسم المكون	المساهمة النوعية	FT - ٨٠٠ (٢)	إجمالى مساهمة الحكومة المصرية
أولاً - مشروع الخدمات المالية :			
١ - مساعدة فنية / سلع / تدريب / منح	٥٠٠٠	١٦٥٠	٦٦٥٠
٢ - إدارة المشروع / المراجعة / التقييم	صفر	٥٠٠	٥٠٠
المجموع الجزئى ...	٥٠٠٠	٢١٥٠	٧١٥٠
ثانيا - البيئة التنافسية للاستثمار :			
١ - مساعدة فنية / سلع / تدريب / منح	٧٥٠٠	٢٣٠٠	٩٨٠٠
٢ - إدارة المشروع / المراجعة / التقييم	صفر	٢٠٠	٢٠٠
المجموع الجزئى	٧٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠٠
المجموع الكلى	١٢٥٠٠	٤٦٥٠	١٧١٥٠

(١) سعر الصرف المستخدم هو ١,٠٠ دولار أمريكى - ٦,٠٠ جنيه مصرى .

(٢) مثل مساهمة جمهورية مصر العربية من حساب ٨٠٠ - FT قيمة حصة رب العمل من التأمين الاجتماعى وتذاكر الطيران .